الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.54

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
7 July 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أشيه (نائب الرئيس) . . . . . (أنتيغوا وبربودا)

المحتويات

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

التوظيف في البعثات الميدانية، بما في ذلك استخدام تعيينات المجموعتين ٣٠٠ و ١٠٠ (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-36197 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

التوظيف في البعثات الميدانية، بما في ذلك استخدام تعيينات المجموعتين ٣٠٠ و ١٠٠ (تابع) (A/60/698 و Corr.1 و orr.2 و A/60/851.)

١ - **الرئيس:** وجه الاهتمام إلى تصويب على تقرير الأمين العام عن التوظيف في البعثات الميدانية، بما في ذلك استخدام تعيينات المجموعتين ٣٠٠ و ١٠٠ (A/60/698/Corr.2).

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

(A/60/681 and Corr.1 And Add.1, A/60/682, A/60/699, A/60/700, A/60/711, A/60/713, A/60/715, A/60/717, A/60/720, and Add.1, A/60/727, A/60/787, A/60/807, and A/60/856)

٢ - **السيد كاريا** (مدير شعبة الحسابات، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قدم إجابة خطية عن الأسئلة التي طرحتها الوفود بشأن قيام المنظمة بتقصي الحقائق في المزاعم حول وجود أخطاء في عملية المشتريات. وأشار إلى سؤال طُرح عن مدى معرفة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتفويض سلطة الشراء من قبل إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة عمليات حفظ السلام. فقال إن سلطة الشراء منحت إلى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام لشؤون مكتب دعم البعثات في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أقر موظف أقدم للمشتريات بالذنب في إحدى المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة بتهم جنائية تتعلق بأداء مهامه في الأمم المتحدة. وقد شملت مراجعة الأداء الإداري للمشتريات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لذلك فإن عملية الشراء التي قام المكتب بفحصها كانت تقع تحت المسؤولية المباشرة للأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية لفترة الـ ٦٥ شهرا الأولى من تلك الفترة، ثم أوكلت إلى إدارة عمليات حفظ السلام في الشهرين ونصف الشهر المتبقيين.

٣ - وقال إن المشتريات التي كانت إدارة عمليات حفظ السلام مسؤولة عنها تقتصر على المشتريات في الميدان حتى مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للاحتياجات غير الأساسية وحتى مبلغ ١ مليون دولار للاحتياجات الأساسية المتعلقة بأنشطة حفظ السلام في الميدان.

٤ - وأردف قائلا إنه، في عام ٢٠٠٥، بلغت القيمة الإجمالية للمشتريات التي قامت بها بعثات حفظ السلام مبلغا قدره ٨٣٧,٦ مليون دولار. واشترت بعثات حفظ السلام بمبلغ إجمالي يقارب ١٧٥ مليون دولار خلال الفترة التي منحت فيه السلطة إلى الإدارة. إلا أن بعض المشتريات في الميدان كانت بموجب عقود إطارية كانت قد وضعتها دائرة المشتريات في المقر. وتم شراء مواد أيضا حسب موافقة لجنة المقر للعقود، التي كانت، حتى الكشف عن فضيحة الفساد، تقدم تقاريرها إلى الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية. وبلغت القيمة الإجمالية للسلع المشتراة بموجب سلطة الإدارة خلال الفترة التي استعرضها المكتب قرابة ١٢٥ مليون دولار. وخلال الفترة الكاملة لمراجعة الحسابات من قبل المكتب (منذ عام ٢٠٠٠ وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) كان الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية مسؤولا عن أكثر من ٩٥ في المائة من جميع المعاملات.

٥ - وقال إنه أثيرت مسألة أخرى تتعلق بنقص عدد الموظفين في دائرة المشتريات. وقد أظهر استعراض لطلبات الميزانية قدمته دائرة المشتريات إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في الفترات الثلاث الأخيرة أن مقترحات الأمين العام عكست تماما الزيادات المطلوبة للفترتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦. أما فيما يتعلق بطلبات الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، فقد قدم المكتب خمسة مقترحات من أصل ستة للوظائف الجديدة، وأيدت اللجنة أربعة منها. والمكتب لم يؤيد تأييدا كاملا طلبات دائرة المشتريات خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ والفترات السابقة فقط. وعلى أي حال، كانت تلك فترة تشديد عام بالنسبة لجميع طلبات حساب الدعم.

٦ - وطُرحت كذلك أسئلة تتعلق بالأسباب التي دعت إلى تكليف شركة استشارات لإجراء دراسة عن مراجعة أنشطة الشراء. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وبناء على تعليمات من الأمين العام، سُحبت المسؤولية المباشرة عن دائرة المشتريات من الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية وأنيط بها مؤقتا إلى المراقب المالي. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وافق الأمين العام على استعراض بيئة الرقابة داخل دائرة المشتريات تجريه إحدى الشركات المتعاقدة حاليا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبعد عملية تنافسية، تم اختيار شركة Deloitte Consulting LLP. وبدأت الشركة استعراضها في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأنهت عملها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقدمت تقريرها إلى الأمين العام في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وخلال الدراسة، أجريت لقاءات مع عشرات من مسؤولي المشتريات، بمن فيهم الأمين العام المساعد.

٧ - وأضاف أن تقرير شركة Deloitte وجد، في جملة أمور، أنه بسبب أوجه القصور في الرقابة داخل دائرة المشتريات، كان موظفو المشتريات هم الذين يشكلون فعليا عناصر الرقابة، وأن هذا الاعتماد الكبير على الأشخاص جعل الأمم المتحدة عرضة إلى درجة كبيرة لاحتمال حدوث عمليات تزوير أو فساد وحدّ من السُبُل المتوفرة لها لمنع أو كشف هذه الأعمال وأن موظفي المشتريات يفتقرون إلى التطوير والدعم المهنيين والتدريب على عمليات الشراء.

٨ - وردا على الملاحظة القائلة بأن عدة تقارير سبقت تقرير Deloitte لم تكشف عن أخطاء في دائرة المشتريات، قال إن وجود تقارير سابقة لم تكشف عن الافتقار إلى ضوابط داخلية لا يقلل من قيمة النتائج التي كشفت لاحقا، خاصة وأن الدراسة أجريت في أعقاب إقرار الموظف الأقدم للمشتريات بذنبه وأن ثمة دلائل على عمليات احتيال في مجال المشتريات كشفت عنها لجنة التحقيق المستقلة.

٩ - وردا على سؤال عما إذا كان الضعف الشديد الذي كشفت عنه Deloitte، قد وجد أيضا في مراجعات الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٤، قال إن مراجعات الحسابات السابقة هذه كانت تستند إلى المعاملات، لذلك، فهي لم تتطرق إلى المسائل المتعلقة بالنظام والضوابط. ولم يكن بالإمكان الكشف عن أوجه الضعف الهيكلية بوضوح داخل نظام المشتريات إلا من خلال مراجعة النظم والضوابط فقط.

١٠ - وردا على سؤال عن السبب الذي جعل الانتهاء من التحقيقات الجارية مع ثماني موظفين تم منحهم إجازة إدارية تستغرق كل هذا الوقت، وعلى الشكوك التي أعرب عنها فيما إذا كانت توجد أية أخطاء، قال إنه يوجد لدى الفريق العامل المعني بالمشتريات الذي أنشأه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أكثر من ٥٠٠ قضية يجب التحقيق فيها. وبغية كفالة نزاهة النتائج التي يتوصل إليها، يعتزم المكتب إجراء تحقيقات كاملة ونزيهة ومتابعة أية مزاعم بالفساد في الأمم المتحدة.

١١ - وردا على الاقتراح القائل بأنه سمح لبعض المديرين الأقدمين بإيجاد أسطورة استشراء الفساد في الأمم المتحدة، قال إن التحقيقات التي يجريها الفريق العامل المعني بالمشتريات تتضمن شكاوى المبلغّين المتعلقة بالمشتريات. وفي أعقاب المشاكل المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، كان الشيء المسؤول الوحيد الذي يتوجب عمله إجراء التحقيق في جميع مزاعم، ارتكاب الأخطاء والفساد، وخاصة بعد أن وجدت هيئة تحقيق ومراجعة حسابات مستقلة مؤشرات هامة تدل على تفشي الفساد. ويجب السماح للتحقيق بأن يأخذ مجراه ويجب ألا يخضع للنقاش العام. وينبغي لأي دولة عضو يوجد بحوزتها دليل أو معلومات ذات صلة أن تقدمها إلى المحققين.

١٢ - وأخيرا، أشار إلى سؤال يتعلق بإجراء استعراض أدلة جنائية عن معاملات الشراء السابقة. فقال كانت هناك خطط مبدئية لإشراك متعهد خارجي، إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية كان يحقق أيضا في عدد كبير من قضايا المشتريات، ولذلك لم يكن ممكنا البدء في مراجعة جنائية للحسابات في الوقت نفسه. وفي أثناء ذلك، تجري الأمانة العامة تحليلا لبيانات المشتريات لتحديد وجود حالات شاذة بغية إجراء مزيد من الاستعراض. ونظرا لوجود قدر كبير من المعاملات التي تساوي مئات الملايين من الدولارات، فقد تكون هناك حاجة لإجراء استعراض جنائي بغية التأكد من أن العمليات السابقة كانت قد أجرت بشكل صحيح. وأن أي عملية شراء بعد هذا الاستعراض يجب أن تتبع إجراءات راسخة ملائمة.

١٣ - **الرئيس:** ذكر أن الاجتماع استغرق قرابة ١٠ دقائق وكلف الأمم المتحدة زهاء ٠٠٠ ٢ دولار.

١٤ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال إنه طلب عقد الجلسة لغرض محدد. و لم يكن من الضروري التعليق على المبلغ الذي أنفق، خاصة وأن الجلسة قد عقدت بناء على طلب أحد الوفود. وبما أنه وصل متأخرا، فإنه يقدّر الحصول على توضيح ما إذا كان البيان الذي أدلى به ممثل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات يتصل بالطلب الذي قدمته وفود كل من مصر وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة السابقة.

١٥ - **الرئيس:** قال إنه، بناء على الطلب، أجاب مدير شعبة الحسابات في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، في جلسة رسمية، على الأسئلة التي طرحتها الوفود في الجلسة السابقة التي ذكرها وفد كوبا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.